المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين

هيثم مصطفى عيادات *

محمد حالد الحمران

سمير عواد شديفات

ملخص

تناولت هذه الدِّراسة المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين. تم استخدام المنهج الوصفي المسحي، وتكونت عينة الدراسة من (70) فرداً يمثلون جميع معلمي ومعلمات التعليم المهني في محافظة جرش بالأردن. تم إعداد استبانة مكونة من (24) فقرة لتحقيق أهداف الدراسة. وأظهرت النتائج أن تقديرات أفراد عينة الدراسة للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية كانت مرتفعة. كما أظهرت النتائج عدم وجود أية فروق دالة إحصائياً في تقديرات عينة الدراسة للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية تعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي. وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات.

الكلمات المفتاحية: المشكلات، التعليم المهني، المعلمين.

* جامعة البلقاء التطبيقية، كلية الحصن.

تاريخ تقديم البحث: 2019/10/15م. تاريخ قبول البحث: 2020/8/11م.

© جميع حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة، الكرك، المملكة الأردنية الهاشمية، 2023 م.

Problems Faced By Students of the Branches of Vocational Education in Jordanian Schools From the Perspective of Teachers

Haitham Mustafa Eyadat

Mohmad Khalid Al-Homran

Sameer Aowad Shdaifat

Abstract

The study aimed at identifing the problems faced by the students of vocational education branches in Jordanian schools from the point of view of the teachers. The study followed the descriptive approach. The sample consisted of male and female teachers of vocational education in the Governorate of Jerash which are (70) teachers. In order to achieve the objectives of the study, a questionnaire consisting of (24) items was prepared. The results showed that teachers' estimates of the problems faced by the students in the branches of vocational education in Jordanian schools were high. The results did not show any statistically significant differences in the estimations of teachers of vocational education for the problems faced by students of the branches of vocational education in Jordanian schools due to gender and qualification. The study concluded with a set of recommendations.

Keywords: Problems, vocational education, teachers.

المقدمة:

يرجع الفضل للتعليم المهني في إقامة الحضارات الانسانية العريقة، بالرغم من وجود النظرة السائدة التي تتسم بالقصور ولا يقل عنها قصرٌ سوى قلة الجهود المبذولة للارتقاء به نظريًا وتطبيقيًا(تشن وشيه، 2009).

وتهتم معظم دول العالم بتدريس الموضوعات المهنية في مناهجها التربوية، حيث تسهم بدور فعال في نمو وتنشئة الأفراد وذلك لخلق شخصية متوازنة ومتكاملة في مختلف الجوانب، إذ تكسب الأفراد مهارات حياتية ذات علاقة بحياتهم اليومية وتغرس في نفوسهم حب العمل اليدوي وتشكيل التوجهات الإيجابية نحو قيم العمل باعتبارها ن القيم الرئيسة التي يستمد منها المجتمع توجهات نموه وتطوره.

وأكدت المنظمة العربية للتربية والعلوم والثقافة الوارد في (أبو عصبه، 2005) أن "للتعليم المهني دور جوهري في إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع التقنيات الحديثة القادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المتغيرة، مما دفع الدول خاصة المتقدمة منها، إلى إدخال إصلاحات جذرية في هذا القطاع من خلال تكامل برامج التعليم الثانوي المهني الفني وتجسيرها بالتعليم العالي، وربطهما باحتياجات سوق العمل، وتأمين تجاوبه مع التغيرات العلمية والثقافية والتحولات الإجتماعية والأوضاع الاقتصادية المستجدة".

ويستمد التعليم المهني بفروعه المتعددة أهميته من الأهداف العامة والخاصة التي يسعى إلى بناء الإنسان الصالح، وتحقق ذلك من خلال الدور المهم الذي يقوم به ويتجسد ذلك في تجسير الفجوة بين النظرية والتطبيق، والحد من النظرة الدونية للمهن، والقضاء على ثقافة العيب في بعض المهن التي من شأنها العمل على تعزيز السلوكات الحسنة، وتجعل من تنفيذ الأنشطة المهنية مدخلاً مناسباً لمعالجة بعض الجوانب السلوكية أو النفسية للطلبة مثل الحث على التعاون، وتعزيز الثقة بأنفسهم بالاعتماد على الذات في تنفيذ المهام الحياتية وبعض المهارات (بني عبده، 2017).

" ويشكل التعليم المهني محوراً مهماً في التربية المعاصرة، فمن خلاله يتم تنمية موارد المجتمع البشرية بما يتلاءم مع حاجاته على هيئة برامج مكثفة لتخطيط القوى العاملة .هذه البرامج هي- عادة - جزء من برامج التنمية الشاملة، بل إن قيمة البرامج التنموية الأخرى تقوم عليه. وطالما أن النظام التعليمي ينظر إليه على أنه كل متكامل من الأجزاء والعناصر المتفاعلة التي تؤثر كل منها في الآخر

ويتأثر به، فإن التاريخ والسياسة والإدارة كل ذلك -هو من عناصر هذا النظام التعليمي الفني المهني كلما أمكن زيادة كفاءته منهجًا وأهدافًا وتطبيقًا وتقويمًا" (إبراهيم، 2010).

لقد كان من بين الأسباب والدوافع التي قادت تلك الدول للقيام بحملات الإصلاح في التعليم والتدريب المهني فيها كما أكد (أبو شعيرة، 2011) " ازدياد معدلات التسرب من المراحل التعليمية ، خاصة التعليم الثانوي، وعزوف الطلبة عن الالتحاق بالتعليم الثانوي المهني، ودخول نسب عالية من مخرجات التعليم العام ممن لم يكملوا التعليم الجامعي إلى سوق العمل دون أي خبرة أو مهارة مهنية أو حرفية، مما أدى إلى ضعف المستوى المهني لقوة العمل الذي قاد إلى انخفاض نسبي لقدرة التنافس في الاقتصاد العالمي، وتزايد حاجة سوق العمل إلى قوى عاملة متعددة المهارات، تتسم بالمرونة والقدرة على التكيف وتغيير المهنة والعمل ضمن فريق، وغير ذلك من الأمور التي تقع تبعيتها على عاتق نظام التعليم والتدريب المهني".

إن التعليم المهني لا يمكن تجزئته عن النظام التعليمي في شكله الكبير على الإطلاق، فالتعليم المهني في صورته الواسعة هو ذلك النوع من التعليم الذي يجعل فردًا ما قابلا للعمل في مجموعة من المهن أفضل من قابليته للعمل في مجموعة أخرى، وهو بهذا يختلف عن التعليم العام الذي يوازيه في الأهمية رغم كونه لا يعد الأفراد للعمل (أبو عصبة، 2005).

وإذا نظرنا للتعليم المهني كتعليم مستمر في إطار المفهوم الأشمل للتعليم مدى الحياة تكون أهدافه كما يلي: إتاحة الفرصة لتحديث المعارف والمهارات والقدرات العملية وإنعاشها في مجال المهن، وتمكين الفرد من التكيف مع التغير التقني في مهنته، أو التحاقه بمهنة أخرى إذا أدى هذا التغيير إلى انقراض مهنته (المصري، 1993).

ويجب أن يتضمن التعليم المهني كتعليم مستمر ارتباطًا عضويًا بمستويات التعليم والعمل المهني الأعلى، عن طريق القنوات التعليمية النظامية أو غير النظامية؛ وليكون فعّالا يجب عدم اعتبار أي مستوى من مستويات التعليم المهني مغلق النهايات، ويجب ربط الانتقال إلى مستويات مهنية أعلى بقدرات الفرد واستعداداته وليس بنوع تعليمه كما هو الحال في النظم التعليمية الحالية. وهذا يتطلب إصلاحًا للتعليم العام والجامعي وإعادة هيكلته (ليو، 2001).

تتميز برامج التعليم المهني الناجح بعدد من الخصائص التي لابد من توافرها لضمان الفاعلية والكفاءة، ولعل من أهم هذه الخصائص كما أوردها (خالد وأبو النصر، 2015):

- أن تكون برامج التعليم المهني مرتبطة بالأهداف التعليمية وبطبيعة العمل والإنتاج.
- أهمية استمرارية عمليات التطوير في مختلف الوسائل والأساليب والتطورات التكنولوجية.
- التكامل بين التدريب في مواقع العمل المختلفة.
- أن يكون اقتصاديًا وذا مردود عال وينعكس ذلك عادة على كفاءة الأساليب التدريبية المستخدمة ونوعية التجهيزات وطرق الاستفادة من التسهيلات التدريبية المختلفة.

أهداف التعليم المهني:

أورد الأدب التربوي العديد من أهداف التعليم المهني في البيئة المدرسية أجملها كل من (إبراهيم، 2010)، (أبو شعيرة، 2011)، (ابو عصبة ،2005) بالآتي:

- إضفاء معنى إيجابياً على مختلف المعارف من خلال ربط النظري بالتطبيق والدراسة بالحياة والمدرسة بالمجتمع الموجودة فيه.
- تنمية قيم احترام العمل والعمال وتبيان القيمة التي يوليه المجتمع إليهما .
- المساهمة في تحقيق وتنمية القدرات العقلية والجسدية والوجدانية للفرد وللقيم الجمالية والأخلاقية لديه، وتوفير الفرص الملائمة لتنمية المهارات والخبرات التي تتناسب مع ميوله وقدراته.
- المواءمة بين المهارات المكتسبة وحاجات المجتمع والحاجات القائمة والمتوقعة.
- تنمية مهارات الطلبة عن طريق ممارسة العمل المهني.
- الحد من عزلة المراهقين نفسياً وذلك بتطوير علاقاتهم بالعمل وبانشغالهم بممارسة أشغال وهوايات تشعرهم بأهمية دورهم في المجتمع الذي ينتمون إليه.
- تنمية الاتجاهات الايجابية لدى المتدربين لاحترام العمل والنظر إليه كأحد القيم الرئيسة التي يستمد منها المجتمع توجهات نموه وتطوره.

- تعزيز قدرات الطلبة على فهم المبادئ العلمية والتطبيقات التقنية المستخدمة في مختلف مجالات العمل والإنتاج. وهذا يستدعي توثيق العلاقة بين المهارات الأدائية والمعلومات والمفاهيم العلمية والفنية، كما يستدعي الاستفادة من التجارب الميدانية والتطبيقات في مواقع العمل والإنتاج بقدر الإمكان.

ويؤكد السعايدة(2011) أن تلبية حاجة الأمة والمجتمع بمعناهما الواسع من العمالة الماهرة، هو الهدف الأول لبرامج التعليم المهني وعلى مدى العصور. فالصناعة والزراعة والتجارة والخدمات في المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة هي بأمس الحاجة إلى القوى العاملة المؤهلة. ولكن المشكلة تكمن في التجاوب مع سرعة التغيير في هذه الحاجة، فلا توجد هنالك من مشكلة عندما تكون المهنة- بما فيها من مهارات ومعارف وتوجهات ثابتة. ويمكن لبرامج التعليم المهني تلبية تلك الحاجة وذلك من خلال الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية كما أوردها كل من (السعايدة، 2011) (السعايدة ومحاسنة، 2015) .

1- تغيير الحاجات للعمال المؤهلين والتي تشمل: التغيرات طويلة الأمد، وبطالة الشباب نظرًا للزيادة المطردة في السكان وزيادة مستوى التعليم في الفئات العمرية دون سن الثلاثين.

2- زيادة خيارات الفرد في مهن الحياة: ومن أكبر المشكلات التي تقف عقبة تجاه هدف زيادة فرص الاختيار أمام الأفراد في التعليم المهني هو أن هذا النوع من التعليم صمم ليخدم المهن الثانوية والفرص الثانوية أولاً؛ ولذلك فمعظم رواده يرتادونه لأنهم لم يجدوا سواه، أو لأنهم وجدوا فيه ضمانًا أوليًا للحصول على مهنة نظرًا للحاجة الماسة إلى خريجيه. إن فرص الاختيار أمام الأفراد قد تكون متأثرة ببعض المتغيرات والاعتبارات التي تجعل منهم يرتاحون تارة وينزعجون تارة أخرى متأرجحين بين الشك واليقين في حسن اختيارهم، فالاختيار هو قضية مرتبطة تمامًا بمستوى الإدراك، فبقدر ما يملك الفرد من قدرة وبصيرة على الإدراك بقدر ما يقترب من الاختيار الأمثل مما هو متاح أمامه ، ومن هذه الاعتبارات التي تؤثر في الاختيار الأمثل مما هو متاح أمامه.

مستويات تطور التعليم المهني:

أن التعليم المهني والتقني والتدريب من أهم أدوات التنمية االقتصادية والبشرية وهو عماد إعداد الشباب وتأهيلهم لتلبية احتياجات سوق العمل وتدريب العمال الممارسين لرفع كفاءتهم ومواكبة التطورات التكنولوجية.

ذكر السعايدة ومحاسنة(2015) أن مستويات التعليم المهنية ترتبط بصورة عامة، في مجموعتين رئيسيتين هما : المستويات المهنية العليا، ويتم إعداد العاملين فيها في مؤسسات التعليم العالي. أما المجموعة الثانية فتضم المستويات المهنية الأساسية، ويتم إعداد العاملين فيها في مؤسسات تعليم وتدريب مهني بمستوى التعليم الثانوي أو ما يعادله .

ويرتبط التعليم المهني بنظام تعلم فترة التدريب المهني المعروفة في المجتمعات الصناعية منذ القرن الثامن عشر. وقد تم تصميم التدريب لمستويات عديدة من العمل من الحرف اليدوية إلى الأعمال المعرفية العليا. ومع ذلك، فبما أن سوق العمل أصبح أكثر تخصصا وبدأ الاقتصاد يتطلب مستويات أعلى من المهارات، حيث تقوم الحكومات والشركات باستثمار متزايد في المستقبل للتعليم المهني من خلال مؤسسات التدريب الممولة من القطاع العام أو التدريب المهني المدعوم جزئياً من الدولة أو المبادرات التدريبية للشركات. وعلى مستوى ما بعد المرحلة الثانوية، عادة ما تقوم معاهد التكنولوجيا أو كليات المجتمع المحلي بتوفير التدريب المهني في حقول تخصصية متعددة (عوض، 2014).

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة لم يلحظ اهتماماً واسعاً بموضوع مشكلات طلبة فروع التعليم المهني من قبل الباحثين، لذا حرصوا على التعرض لبعض الدراسات التي تناولت التعليم المهني بشكل عام التي لها علاقة بالدراسة الحالية بشكل عام. وفيما يلي استعراض لتلك الدراسات.

أجرت هدية (2015) دراسة هدفت إلى تعرف بعض المتغيرات المنبئة بالسلوك العدواني لدى كل من طالبات التعليم الإعدادي والمهني وطالبات التعليم الإعدادي العام. تم استخدام المنهج الوصفي. بلغت عينة الدراسة (600) طالبة. وتم استخدام مقياس السلوك العدواني، ومقياس الاحباط، ومقياس مفهوم الذات، ومقياس القلق، ومقياس المجاراة الاجتماعية. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين السلوك العدواني وكل من المتغيرات السابقة.

وأجرت علي(2010) دراسة هدفت إلى تعرف مستوى المشكلات التربوية والنفسية والإجتماعية لطلبة التعليم المهني من وجهة نظر الطلبة. تم استخدام المنهج الوصفي، وتم بناء استبانة أداة للدراسة،

وتكونت العينة من (685) طالباً وطالبة بمحافظة بابل بالعراق. وأظهرت النتائج أن تقديرات الطلبة للمشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية لطلبة التعليم المهني كانت عالية. وأن نسبة الذكور الذين يعملون بعد الدوام في المدرسة أعلى من نسبة الإناث.

أما عبد الصمد (2010) فأجرى دراسة هدفت إلى معرفة دور التعليم المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل في مصر. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي. تألفت عينة الدراسة من (189) معلما ومعلمة. واستخدمت استبانة مكونة من (44) فقرة. وأظهرت النتائج ما يلي: كانت التقديرات لدور التعليم المهني في تحقيق متطلبات سوق العمل متوسطة. حيث أظهرت النتائج عدم الاتساق مع متطلبات سوق العمل. ووجود عدد من المهن المستحدثة التي لا تجد من يشغلها، وعدم وجود خطة حالية أو مستقبلية يعول عليها مخططو التعليم في تحديد ما هو مطلوب من مهن وتخصصات في سوق العمل. ولم تظهر النتائج أي فروق دالة إحصائياً تعزى لمتغيرات المؤهل العلمي والجنس.

وهدفت دراسة أبو عصبة(2005) تعرف مستوى مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي، تم استخدام استبانتين كأدوات للدراسة، وتكونت العينة من (132) معلما ومعلمة، و(479) طالبا وطالبة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر المعلمين كانت كبيرة. وأن هذه المشكلات من وجهة نظر الطلبة كانت متوسطة. ولم تظهر النتائج أية فروق دالة إحصائياً في تقديرات المعلمين لمستوى المشكلات التي تواجه الطلاب تعزى لمتغيرات الخبرة والمؤهل والجنس.

فيما هدفت دراسة حمدان(2002) تعرف مستوى مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في فلسطين من وجهة نظر المعلمين. تم استخدام المنهج الوصفي، وتم بناء الاستبانة أداة دراسة، وتألفت من (62) فقرة موزعة على ستة مجالات. وتكونت عينة الدراسة من (164) معلما. وأظهرت نتائج الدراسة أن التقديرات الكلية كانت كبيرة من وجهة نظر المعلمين. كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائياً في تقديرات أفراد الدراسة لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية تعزى لمتغيرات الجنس والخبرة والمؤهل العلمي.

وهدفت دراسة الطراونة(2000) إلى التعرف على المشكلات الفنية والإدارية التي يواجهها المديرون والمعلمون في المدارس والمراكز المهنية في محافظة الكرك من وجهة نظرهم. استخدم الباحث المنهج الوصفي، ووظف الاستبانة أداة حيث تكونت من (60) فقرة، موزعة على سبعة أبعاد. وتكونت

عينة الدراسة من (80) مديرا ومعلما في المدارس والمراكز المهنية في الكرك. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجة وجود المشكلات الفنية وبين درجة وجود المشكلات الإدارية عند الذكور بمعنى أن المعلمين من الذكور يعانون من وجود المشكلات الإدارية بشكل أكبر من معاناتهم من المشكلات الفنية.

ويتبين من خلال استعراض الدراسات السابقة، ومن خلال استقراء بعض المناهج المستخدمة في هذه الدراسات وبعض أهدافها ونتائجها ما يلي: فيما يتعلق بالمنهج المستخدم فتتفق هذه الدراسة مع معظم الدراسات السابقة في استخدام المنهج الوصفي كما في دراسة (هدية، 2015)، ودراسة (علي، 2010) ، ودراسة (أبو عصبة، 2005)، ودراسة (حمدان، 2002) ، ودراسة (الطراونة، 2000).

ويلاحظ كذلك من استعراض الدراسات السابقة التنوع في موضوعاتها فبعضها تناول التعليم المهني بشكل عام كدراسة (علي، 2010) التي هدفت إلى تعرف المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية لطلبة التعليم المهني في محافظة بابل. و دراسة (أبو عصبة، 2005) التي هدفت إلى تعرف مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة.

ودراسة حمدان (2002) التي هدفت إلى تعرف مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين. في حين تناولت دراسة (هدية، 2015) تعرف بعض المتغيرات المنبئة بالسلوك العدواني لدى كل من طالبات التعليم الإعدادي والمهني وطالبات التعليم الإعدادي العام.

وتناولت دراسة الطراونة(2000) التعرف إلى المشكلات الفنية والإدارية التي يواجهها المديرون والمعلمون في المدارس والمراكز المهنية في محافظة الكرك من وجهة نظرهم. وتتشابه هذه الدراسة مع بعض الدراسات التي درست مشكلات الطلبة في التعليم المهني، وتم استخدام الاستبانة في جمع البيانات.

وساعدت الدراسات السابقة الباحثين في وضع تصور شامل لموضوع مشكلات التعليم المهني من حيث المفهوم والميزات والخصائص وغيرها. واستفاد الباحثون من الدراسات السابقة في توجيه الدراسة الحالية والتعرف على أهمية الخصائص المنهجية والطرق اللازمة لدراسة هذا الموضوع.

ولكي نرقى بهذا النوع من التعليم المهني، لا بد من تسليط الضوء على أهم المشكلات والصعوبات التي تحول دون تحقيق أهدافه وغاياته، التي نتج عنها عدم توائم في الأطر الفنية بمستوياتها المختلفة مع المطلوب لتحقيق خطط التنمية. وهذا من شأنه أن يضعنا على الخطوات الأولى نحو خلق نظام تعليمي مهني في الأردن كفء وفعال ومرن مرتبط بإحتياجات السوق ومتيسر للجميع ومستدام وقادر على الوفاء بالتزاماته العامة تجاه المجتمع الأردني؛ بناء على ما سبق حول أهمية التعليم المهني في تطوير العملية التعليمية، وتحسين مستوى الطلبة، ونظراً لقلة الدراسات التي تناولت المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين، فإنه تبرز الحاجة الماسة إلى دراسة هذه المشكلات.

مشكلة الدراسة:

تتعرض العملية التربوية إلى العديد من المشاكل التي تحول دون بلوغ أهدافها ذلك أن التحديات التي تواجه مجتمعاتنا كثيرة، وقد زادت الحاجة إلى أن يمتلك كل فرد في المجتمع المهارات والمعارف التي يحتاج إليها من أجل تنمية ذاته والقيام بدوره في المجتمع، ومن ثم تزداد حاجة المجتمع إلى طلبة متعلمين بصورة أفضل، ومن أهم الخطوات للوصول إلى متعلم أفضل وضع توقعات تعليمية عالية لكل الطلاب بحيث تحدد ما يجب أن يعرفه المتعلمون ويستطيعون فعله (Baker, 2005). وتواجه التربية حالياً تحديات لا مناص من مواجهتها، حيث تتعرض المؤسسات التعليمية لتحولات عميقة وسريعة وذلك بسبب المتغيرات العلمية والتكنولوجية المعاصرة المتسارعة، والتغيرات التنموية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والعالمية المصاحبة.

وإدراكاً لأهمية التعليم المهني ومساراته فقد عملت وزارة التربية والتعليم الأردنية على الاهتمام بهذا المسار وتحديثه، وإعتباره من المسارات المهمة للطلبة في مرحلة التعليم، حيث يشتمل مسار التعليم الثانوي المهني التطبيقي حسب خطة وزارة التربية والتعليم الاردنية على المسارات الأربع التالية (الإقتصاد المنزلي، الفندقي، الزراعي، الصناعي).

ومن خلال عمل الباحثون في الميدان التربوي فقد لاحظوا افتقار الطلاب إلى الخبرة المعرفية الكافية التي تمكنهم من المستوى المهني الناجح، مما يؤكد على عدم وجود نظام ينظم التعليم المهني ويتابع مخرجاته ومدى ملاءمتها لحاجة السوق. وبناء على ما سبق فقد وجد الباحثون أن الحاجة

ضرورية للبحث في المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين. وحاولت الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

1- ما المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين؟

2- هل هناك فروق دالة إحصائياً في تقديرات المعلمين للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي؟

أهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذه الدراسة من خلال ما يأتي:

- دور التعليم المهني في إعداد قوة عمل مؤهلة للتعامل مع التقانة الحديثة قادرة على مواجهة التغيرات المتسارعة وانعكاساتها على طبيعة احتياجات سوق العمل من المهن والمهارات المختلفة.
- مواجهة معدلات التسرب من المراحل التعليمية ولا سيما الثانوية منها.
- مواجهة دخول نسب عالية من مخرجات التعليم إلى سوق العمل دون أي خبرة أو مهارة مهنية إلى سوق العمل، الأمر الذي أدى إلى انخفاض نسبي في القدرة على التنافس في الاقتصاد العالمي.
- خلق نظام تعليمي مهني كفء وفعّالُ ومرن مرتبط بإحتياجات السوق ومتيسر للجميع ومستدام وقادر على الوفاء بالتزاماته العامة.
- مواجهة عزوف الطلبة من الالتحاق بالتعليم المهني.
- قد تفيد نتائج البحث المسؤولين بوضع الخطط اللازمة لتفعيل التربية المهنية.
- يمكن أن تفيد المسؤولين لوضع برامج لمواجهة هذه المشكلات.

التعريفات الإجرائية:

اشتملت الدراسة على التعريفات الآتية:

- المشكلات: عقبات وصعوبات يشعر بها معلمو التعليم المهني بما يتعلق بطلبة فروع التعليم المهني في المدارس المهنية الأردنية ويعتقدون أنها تعيق تطور هذا القطاع التعليمي وتشكلّ خللا في حياة الطلبة. وتم قياسها من خلال استجابة معلمي التربية المهنية للأداة التي تم إعدادها لاغراض هذه الدراسة.
- التعليم المهني: ذلك التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي والتوجيه السلوكي بالإضافة إلى اكتساب المهارات والقدرات المهنية التي تقوم به مؤسسات نظامية بمستوى الدراسة الثانوية لغرض إعداد عمال مهرة من مختلف المجالات والتخصصات المهنية مما يجعلهم قادرين على تنفيذ المهام التي توكل إليهم، بالمساهمة في الإنتاج الفردي والجماعي، ويكونان حلقة وصل بين المهارات التقنية (خريجو معاهد التعليم التقني) والعمال غير المهرة.
- المعلمون: يقصد بهم في هذه الدراسة معلمي التعليم الثانوي المهني والمعينين من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية ويحملون درجات علمية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

تتحدد نتائج الدراسة وفقاً لمجموعة من المحددات التالية:

1- الحدود البشرية: اقتصرت على معلمي التعليم المهني ومعلماته.

2- الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على معلمي التعليم المهني (الصناعي،الزراعي،الفندقي) ومعلمات التعليم المهني (التصنيع الغذائي،التجميل،إنتاج الملابس) في محافظة جرش في الأردن.

3- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة في الفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي 2019/2018.

4- كما تحددت نتائج هذه الدراسة جزئياً بطبيعة إجراءات الدراسة من حيث تصميم أداة الدراسة ودرجة صدقها وثباتها.

الطريقة والإجراءات

يشتمل هذا الجزء على وصف أفراد الدراسة، والأدوات المستخدمة، وأهم المراحل والإجراءات التي مرت بها عملية تطوير أداة الدراسة وصدقها وثباتها، وجمع البيانات، والمعالجات الإحصائية التي تم استخدامها في تحليل البيانات لاستخراج النتائج.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي.

أفراد الدراسة:

تكون أفراد الدراسة من جميع معلمي التعليم المهني في محافظة جرش في الأردن حيث بلغ عددهم حسب إحصائيات مديرية التربية والتعليم (70) معلماً ومعلمة، والجدول (1) يبين عملية توزيع أفراد عينة الدراسة وفق متغيري الجنس والمؤهل العلمي.

الجدول (1) توزع أفراد عينة الدراسة حسب متغيري الدراسة

المتغير	المستوى	العدد
الجنس	ذكر	48
	أنثى	22
المجموع		70
المؤهل العلمي	دبلوم	31
	بكالوريوس	39
المجموع		70

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة مكونة من قسمين: الأول: ويتضمن معلومات عامة عن أفراد الدراسة، في ضوء متغيرات الجنس والمؤهل العلمي. والثاني: اشتمل على الفقرات الرئيسة للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني.

خطوات إعداد أداة الدراسة:

مرت عملية إعداد أداة الدراسة بالخطوات التالية:

1- مراجعة ما تم تضمينه في الأدب التربوي والدراسات السابقة بموضوع الدراسة، حيث تم الاستفادة منها وبعض الإستبانات المرفقة مع تلك الدراسات (السعايدة والمحاسنة، 2015 ؛ هدية، 2015).

2- بناء فقرات الأداة، على ضوء أدبيات البحوث، وخبرة الباحثين الشخصية، وقد تكونت الاستبانة من (28) فقرة.

3- عرض الأداة مبدئياً على مجموعة من الخبراء.

4- الإستفادة من آراء المحكمين جميعاً، وإعداد الأداة بشكل منظم ومتسلسل، من حيث شمول الفقرات وكفايتها وسلامتها اللغوية.

5- صياغة الأداة بشكلها النهائي بعد الأخذ بملاحظات من عرضت عليهم والاستفادة من تصويباتهم العلمية واللغوية، حيث تم دمج واستبعاد بعض الفقرات التي اتفق عليها (85%) من المحكمين، وأصبح عدد فقرات الاستبانة (24) فقرة.

6- تم تدريج مستوى الإجابة على كل فقرة من فقرات أداة الدراسة وفق مقياس ليكرت الخماسي، وجرى تقسيم مستوى التقديرات إلى ثلاثة مستويات: مرتفع، متوسط، منخفض؛ وذلك بتقسيم مدى الأعداد من 5-1 في ثلاث فئات للحصول على مدى كل مستوى أي 1.33 = 5-1 وعليه تكون المستويات كالآتي: مستوى منخفض (1-2.33)، ومستوى متوسط (2.34-3.67)، ومستوى عال (3.68-5).

صدق أداة الدراسة:

تمّ التّأكّد من الصدق باستخدام الصدق الظاهري المعتمد على المحكمين: وللتأكد من صدق المحتوى لأداة الدراسة قام الباحثون بعرضها بصورتهما الأولية على (11) محكماً من ذوي الاختصاص للحكم على درجة ملاءمة الفقرة من حيث الصياغة اللغوية وانتماؤها للموضوع. وبعد استعراض ملاحظات المحكمين تم اخراج الاداة بصورتها النهائية وتكونت من (24) فقرة.

ثبات أداة الدراسة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة فقد تم استخدام طريقة الاختبار وإعادة الاختبار (test-re-test) حيث قام الباحثون بتوزيع الاستبانة على (20) معلما ومعلمة من داخل عينة الدراسة، وجرت عملية إعادة التطبيق عليهم بعد اسبوعين وبعد ذلك تم استخراج معامل الثبات من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين التطبيق الأول والثاني وبلغ معامل الثبات للاستبانة (0.90)

إجراءات تطبيق الدراسة:

لتنفيذ هذه الدراسة قام الباحثون باتباع الخطوات التالية:

- مراجعة الأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع والمتخصصة وذلك للاستفادة من الإطار النظري لهذه الدراسات.
- تم التأكد من صدق أداة الدراسة وثباتها، وتحديد أفراد الدراسة.
- أخذ الموافقة الرسمية لتطبيق الأداة، والحصول على الخطابات الرسمية المتعلقة بتسهيل مهمة الباحث من الجهات ذات الصلة.
- توزيع أداة الدراسة على معلمي التعليم المهني ومعلماتها والطلب منهم تعبئتها واستلامها منهم شخصيا بوساطة إدارة المدرسة. ومن ثم تم التعامل مع الاستبانات وتحليلها باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية(SPSS).

متغيرات الدراسة:

اشتملت الدراسة المتغيرات التالية:

أ- المتغيرات المستقلة وتشمل:

- الجنس: (ذكر، أنثى).
- المؤهل العلمي (دبلوم، بكالوريوس)

ب- المتغيرات التابعة:

المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين

المعالجة الإحصائية:

قام الباحثون بإجراء التحليلات الإحصائية على النحو الآتي: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية على مستوى الفقرة وذلك للإجابة عن السؤال الأول. وفي الإجابة عن السؤال الثاني المتعلق بالكشف عن الفروق بين استجابات عينة الدراسة تبعا لمتغيري الدراسة، تم استخدام الإحصائي t-test .

نتائج الدراسة ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء عرضاً لنتائج الدراسة ومناقشتها، وفيما يلي عرض لنتائج الدراسة وفقاً لتسلسل أسئلتها:

نتائج السؤال الأول ومناقشته: ما المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين؟

للإجابة على هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد الدراسة على كل فقرة من فقرات من أداة الدراسة. كما هي موضحة في الجدول (2).

الجدول (2) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين مرتبة تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المشكلات
1	ضيق المجالات المتاحة لخريجي التعليم المهني في الجامعات والكليات	3.95	0.93	مرتفعة
2	قلما يسهم أصحاب العمل في تمويل نظام التعليم المهني	3.91	1.06	مرتفعة
3	عدم متابعة نظام التعليم المهني خريجي المدارس المهنية	3.90	1.00	مرتفعة
4	ضعف نشاط الإرشاد المهني الموجه لطلاب المرحلة الأساسية	3.88	1.00	مرتفعة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المشكلات
5	يشعر خريجو مدارس التعليم المهني بالنقص مقارنة بأقرانهم خريجي التعليم العام (الفرع العلمي والأدبي)	3.87	1.00	مرتفعة
6	قلة عقد إدارة المدرسة اجتماعات توافقية بين الطلبة والمعلمين للتعرف إلى مشكلاتهم	3.86	1.01	مرتفعة
7	قلة توفر الأجهزة والمواد والأدوات اللازمة لتنفيذ الأنشطة الواردة في فروع التعليم المهني	3.84	0.97	مرتفعة
8	تقييم المعلم للطلبة دون توجيههم لحل مشكلاتهم	3.83	0.90	مرتفعة
9	ضعف الاتصال بين الطلبة والمعلم	3.82	0.87	مرتفعة
10	عدم وضوح بعض مفاهيم المنهاج في فروع التعليم المهني	3.80	0.72	مرتفعة
11	معظم موضوعات التعليم المهني عملية وتحتاج الى وقت طويل لتنفيذها	3.78	0.79	مرتفعة
12	صعوبة محتوى المواد الدراسية المقررة في فروع التعليم المهني	3.77	0.97	مرتفعة
13	محتوى المادة الدراسية المقررة غير مناسب	3.74	0.97	مرتفعة
14	كبر حجم المواد الدراسية وعدم مناسبة الوقت المخصص لتدريسها	3.73	0.89	مرتفعة
15	ضعف مساهمة مؤسسات القطاع الخاص المهنية وأصحاب العمل في إعداد مناهج التعليم المهني	3.71	0.88	مرتفعة
16	النظرة إلى فروع التعليم المهني باعتبارها أقل أهمية من المواد الدراسية الاخرى	3.70	0.90	مرتفعة
17	افتقار مناهج التعليم المهني للقدرة على مواكبة التطورات العلمية	3.68	0.85	مرتفعة

الرتبة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى المشكلات
18	افتقار مناهج التعليم المهني للمرونة	3.68	0.90	مرتفعة
19	قلة تشجيع المدارس المهنية على الإنتاج ومنافسة السوق	3.67	0.92	متوسطة
20	تولي الدولة موضوع تمويل نظام التعليم المهني اهتمامًا محدوداً	3.66	0.89	متوسطة
21	اهتمام وسائل الإعلام بالتعليم المهني محدود	3.62	0.72	متوسطة
22	ضعف نشاط الإرشاد الموجه للطلبة	3.61	0.79	متوسطة
23	غالباً ما يوجه الطلبة ذوو المعدلات المنخفضة إلى الالتحاق بالتعليم المهني	3.60	0.97	متوسطة
24	ضعف شعور خريجي التعليم المهني بالإعتزاز والإنتماء لمجتمعهم	3.57	0.97	متوسطة
	الدرجة الكلية	3.75	0.86	مرتفع

يبين الجدول (2) أن المتوسطات الحسابية لأداة الدراسة تتراوح ما بين (3.57– 3.95)، حيث يلاحظ تنوع استجابات أفراد الدراسة ما بين التقديرات المرتفعة والمتوسطة، حيث حصلت (18) فقرة على تقديرات مرتفعة، في حين حصلت (6) فقرات على تقديرات متوسطة. وجاءت الفقرة التي تنص على "ضيق المجالات المتاحة لخريجي التعليم المهني في الجامعات والكليات" في المرتبة الأولى وبمتوسط حسابي بلغ (3.95)، بينما جاءت الفقرة التي تنص على "قلما يسهم أصحاب العمل في تمويل نظام التعليم المهني" بالمرتبة الثانية وبمتوسط حسابي بلغ (3.91)، بينما جاءت الفقرة التي تنص على "عدم متابعة نظام التعليم المهني خريجي المدارس المهنية" بالمرتبة الثالثة وبمتوسط حسابي بلغ (3.90). وجاءت بالمرتبة الأخيرة الفقرة التي تنص على "ضعف شعور خريجي التعليم المهني بالاعتزاز والانتماء لمجتمعهم" بمتوسط حسابي (3.57).

وتشير النتائج إلى مجموعة مشكلات تواجه الطلبة؛ فهناك صعوبة تتمثل بعدم متابعة نظام التعليم المهني خريجي المدارس المهنية، و ضعف نشاط الإرشاد المهني الموجه لطلاب المرحلة الأساسية، و قلة عقد إدارة المدرسة اجتماعات توافقية بين الطلبة والمعلمين للتعرف إلى مشكلاتهم.

يرى الباحثون أن قلة توافر الأجهزة والمواد والأدوات اللازمة لتنفيذ الأنشطة تجعل الطلبة يدرسون المنهاج بطريقة غير مناسبة، حيث تجعل تدريسهم نظريا أكثر منه عمليا، وهذا من شأنه أن يقلل من إمكانية حدوث النمو المهني والدافعية لدراسة موضوعات التعليم المهني لدى الطلبة إذ إن طبيعة مسار التعليم المهني عملية في معظم موضوعاتها. ويرى الباحثون أن خريجي فروع التعليم المهني يشعرون بالنقص مقارنة بأقرانهم خريجي التعليم العام في الفرعين العلمي والأدبي، فالفرص المستقبلية التي تمنح لخريجي الفرعين العلمي والأدبي في الالتحاق بالتعليم العالي، واعتلاء مراكز اجتماعية جيدة أكبر بكثير مما يناله ويلاقيه خريجو التعليم المهني بالرغم من محاولات المؤسسات التعليمية الجامعية من معالجة هذه المشكلة من خلال ايجاد بعض المواد الإضافية التي يمكن لخريج مسار التعليم المهني دراستها في الجامعة ومن ثم الالتحاق بالتخصصات العلمية المناسبة. ويعتقد الباحثون أن ضعف شعور خريجي مدارس التعليم المهني بالاعتزاز والإنتماء لمجتمعهم المهني بسبب يقينهم بالنظرة الدونية التي ينظرها المجتمع لهم. ويرى الباحثون أن مصادر التمويل الحالية تسهم مساهمة محدودة في تلبية إحتياجات نظام التعليم المهني التطويرية خاصة في غياب دور القطاع الخاص وأصحاب العمل في هذه المساهمة وغياب بعض التشريعات التي من شأنها أن تسمح للمدارس المهنية في تقديم خدمات إنتاجية مدفوعة للمجتمع المحيط أو تشجعها على الإنتاج ومنافسة السوق المحلي لتمويل نفسها فيساعدها على تطوير إمكاناتها وتجهيزاتها لتواكب الحداثة والتطور ، ولقد كان هذا التقصير منطقيًا بسبب النظرة السلبية للتعليم المهني وخريجيه والجهل بأهميته في الاقتصاد الوطني وضعف نشاطات الإرشاد والتوجيه المهني لطلاب المرحلة الأساسية نحو العمل المهني. إضافة لغياب الإدارة الناجحة التي تعمل على رسم السياسات التي من شأنها أن تستغل المصادر المتاحة الاستغلال الأمثل، وتعتمد معايير تتوافق مع متطلبات الجودة وتعكس احتياجات سوق العمل، وتتابع الخريجين وتوفر نظم تفتيش وإشراف ومتابعة، وتنهج منهج الدراسات والبحوث التطويرية لبرامج التعليم والتدريب المهني فيكتسب مرونة تمكنه من الاستجابة للتغيرات العالمية، وتعتمد سياسات قبول تتماشى مع أهداف التعليم المهني، وتسمح بتوفير نظام يسمح لخريجيه بمتابعة تعليمهم العالي وتوفير حوافز من شأنها تنشيط الأنظار نحو التعليم المهني، وتضع خططًا تطويرية لتحديث الأجهزة والإمكانات لتتوافق مع ما هو متوفر في سوق العمل وتدريب المعلمين على استخدامها مع توفير

تجهيزات الأمن والسلامة، وتوفير المساحات والأبنية التي تتناسب مع طبيعة التخصصات ووضع خطط خاصة بتطوير أداء المعلمين. فتطور هذا القطاع التعليمي ونجاحه يتطلب توافر الموارد المالية والإدارة الحكيمة للتغلب على هذه المشكلات. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة (أبو عصبة، 2005) التي أشارت إلى أن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المدارس المهنية من وجهة نظر المعلمين كانت كبيرة. كما تتفق ونتائج دراسة (حمدان، 2002) التي أظهرت أن الدرجة الكلية للمشكلات في المدارس الثانوية الصناعية الحكومية كانت كبيرة من وجهة نظر المعلمين. كما تتفق جزئياً مع نتائج دراسة (علي، 2010) التي أظهرت أن تقديرات الطلبة للمشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية لطلبة التعليم المهني كانت عالية.

نتائج السؤال الثاني ومناقشته: هل هناك فروق دالة إحصائياً في تقديرات المعلمين للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغيري الجنس والمؤهل العلمي؟

أ- متغير الجنس

وللإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بمتغير الجنس، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لاستجابات أفراد عينة الدراسة في ضوء متغير الجنس، والجدول(3) يوضح ذلك.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لتقديرات معلمي التعليم المهني للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
ذكر	48	3.108	0.240	-0.049	115	0.968
انثى	22	3.119	0.214			

يتبين من الجدول (3) عدم وجود فرق ذي دلالة إحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات معلمي التعليم المهني للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية تعزى لمتغير الجنس. وقد يعود السبب في ذلك إلى اتفاق المعلمين بغض النظر عن الجنس في تصوراتهم لمجالات وفروع التعليم المهني وأهميتها في العمل المستقبلي خاصة وأن جميع معلمي التعليم الهني يعيشون في مجتمع له ذات الخصائص والثقافة مما يعمل على توحيد رؤاهم نحو التعليم المهني. وقد يعزى السبب أيضاً إلى أن كلا الجنسين يخضعان لبرامج تدريبية وورش توفرها وزارة التربية والتعليم لجميع موظفيها على اختلاف أجناسهم للتعامل مع طلبة فروع التعليم المهني وبالتالي فقد كان المعلمون قادرين على تحديد المشكلات التي تواجه الطلبة بنفس القدر من التقديرات. وتتفق مع نتائج دراسة (أبو عصبة، 2005) التي أكدت عدم وجود أية فروق دالة إحصائياً في تقديرات المعلمين لمستوى المشكلات التي تواجه الطلاب تعزى لمتغير الجنس. كما تتفق مع نتائج (حمدان، 2002) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في تقديرات أفراد الدراسة لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية تعزى لمتغير الجنس.

ب- متغير المؤهل العلمي

وللإجابة عن سؤال الدراسة المتعلق بمتغير المؤهل العلمي، تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار (ت) لاستجابات أفراد عينة الدراسة من معلمي التعليم المهني في ضوء متغير المؤهل العلمي، والجدول (4) يوضح ذلك.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار (ت) لتقديرات معلمي التعليم المهني للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ت	درجات الحرية	مستوى الدلالة
دبلوم	31	3.314	0.189	0.231	115	0.817
بكالوريوس	39	3.208	0.201			

بين الجدول (4) عدم وجود فرق ذي دلالة أحصائية بين المتوسطات الحسابية لتقديرات معلمي التعليم المهني للمشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية تعزى لمتغير المؤهل العلمي. ويرى الباحثون أن السبب قد يعود إلى اعتقاد جميع المعلمين بغض النظر عن مؤهلاتهم العلمية أن ممارساتهم وتصوراتهم للتعليم المهني وفروعه واحدة، فهم ينظرون للتعليم المهني على أنه يشكل عنصراً حاسماً في التعلم وإعداد الأجيال للمستقبل. إضافة لذلك فإن الباحثين يعتقدون أن للدورات التدريبية التي تعقدها وزارة التربية والتعليم لمعلمي التعليم المهني أثراً واضحاً في تبني جميع المعلمين بغض النظر عن مؤهلاتهم توجهات إيجابية نحو التعليم المهني الأمر الذي جعل تقديراتهم متشابهة فيما يتعلق في المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية.

وقد يعزى السبب إلى أن المعلمين على إختلاف درجاتهم العلمية لديهم نفس القدرة للتعامل مع المشكلات التي تواجه طلبة فروع التعليم المهني في المدارس الأردنية. وتتفق مع نتائج دراسة أبو عصبة ،2005) التي أظهرت عدم وجود فرق دال إحصائياً في تقديرات المعلمين لمستوى المشكلات التي تواجه الطلاب تعزى لمتغير المؤهل العلمي. كما تتفق مع نتائج (حمدان،2002) التي أظهرت عدم وجود فروق دالة إحصائياً في تقديرات أفراد الدراسة لمشكلات المدارس الثانوية الصناعية تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

التوصيات والمقترحات

1- تشجيع مساهمة أصحاب العمل في تمويل نظام التعليم المهني
2- زيادة دور نشاط الإرشاد المهني الموجه لطلاب المرحلة الأساسية.
3- ضرورة اهتمام نظام التعليم المهني بمتابعة خريجي المدارس المهنية.
4- ضرورة توافق التجهيزات في المدارس المهنية مع تلك المتوافرة في سوق العمل.
5- عقد إدارة المدرسة اجتماعات توافقية بين الطلبة والمعلمين للتعرف إلى مشكلاتهم.
6- إجراء دراسة ميدانية حول المشكلات التي تواجه المعلمين أنفسهم في فروع التعليم المهني.

المراجع العربية

إبراهيم، سليمان (2010). *المهارات الحياتية ضرورة حتمية في عصر المعلوماتية*. القاهرة: ايتراك للطباعة.

أبو شعيرة، خالد (2011). *التربية المهنية بين التوجهات النظرية والتطبيقية*. عمان: مكتبة المجتمع العربي.

أبو عصبة، مي (2005). *مشكلات التعليم المهني في المدارس الثانوية المهنية الفلسطينية من وجهة نظر المعلمين المهنيين والطلبة*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

بني عبده، عامر (2017). أسباب تدني مستوى التحصيل الدراسي في مادة التربية المهنية لدى طلبة مدارس محافظة معان من وجهة نظر المعلمين. *مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث*. 3(2)، 296-334.

حمدان، مراد (2002). *مشكلات المدارس الثانوية الصناعية الحكومية في محافظات الضفة الغربية من وجهة نظر المعلمين*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

خالد، زينب وأبو النصر، رشيدة (2015). فاعلية محتوى بعض مقررات إدارة المنزل في تنمية الوعي الاستهلاكي لدى طالبات كلية الاقتصاد المنزلي. *مجلة التربية*. 3(2)، 19-43.

السعايدة، منعم. (2011). ضرورة اختلاف محتوى مناهج التربية المهنية تبعاً للنوع الاجتماعي (الجندر) للطلبة: تصورات الطلبة والمعلمين، *دراسات العلوم التربوية*، 38 (1)، 25-43.

السعايدة، منعم، محاسنة، عمر.(2015). المشكلات التي تواجه طلبة تخصص التربية المهنية في جامعة البلقاء التطبيقية إثناء التدريب الميداني، *دراسات العلوم التربوية*، الجامعة الأردنية، عمان الأردن، 42 (1)،13-30.

الطراونة، إخليف (2000). *المشكلات التي تواجه التعليم المهني في محافظة الكرك كما يدركها المديرون والمعلمون*. جامعة الملك عبد العزيز – كلية التربية. 13(2)، 77-118.

عبد الصمد، عبد العزيز (2010). *التعليم الفني ودوره في تحقيق متطلبات سوق العمل في جمهورية مصر العربية* . أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الاسكندرية، الاسكندرية، مصر.

علي، بثينة (2010). المشكلات التربوية والنفسية والاجتماعية لطلبة التعليم المهني في محافظة بابل للعام الدراسي (2007–2008). *جامعة بابل*. 18 (1)، 294–312.

عوض، محمد (2014). *دور التعليم المهني والتقني في تعزيز فرص العمل للخريجين في محافظة الخليل من وجهة نظر مقدمي الخدمة التعليم المهني*. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

المصري، منذر (1993). *التعليم المهني قضايا ونماذج. المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المدربين*. ليبيا، طرابلس.

هدية، فؤادة (2015). *بعض المتغيرات المنبئة بالسلوك العدواني لدى كل من طالبات التعليم الإعدادي والمهني وطالبات التعليم الإعدادي العام*. جامعة عين شمس– معهد الدراسات العليا للطفولة. 18 (67) ، 141–145 .

Reference:

Abdul Samad, A. (2010). *Technical education and its role in achieving the requirements of the labor market in the Arab Republic of Egypt*. Unpublished doctoral thesis, Alexandria University, Alexandria, Egypt.

Abo Asbeh, Mai (2005). *The problems of vocational education in Palestinian vocational secondary schools from the point of view of professional teachers and students*. Unpublished Master Thesis, An-Najah National University, Palestine.

Abu Shaira, K. (2011). *Vocational education between theoretical and applied trends*. Amman: Arab Society Library.

Ali, B. (2010). Educational, psychological and social problems of vocational education students in Babylon province for the academic year (2007-2008). *University of Babylon*. 18 (1), 294-312.

Bani Abdo, A. (2017). Reasons of the low level of academic achievement in the subject of vocational education among students of Ma'an schools from the teachers' point of view. *Journal of Al - Hussein Bin Talal University for Research.* 3 (2), 296-334.

Chen, G., shih, M. (2009). *Vocational Education at the Cross roads*. The case of Taiwan, The ERIC. Database, ED 316652

Hadiah, F. (2015). Some variables predictive of aggressive behavior of both preparatory and vocational education students and students of general preparatory education. *Ain Shams University - Institute of Graduate Studies for Childhood.* 18 (67), 141-145.

Hamdan, M. (2002). *The Problems of Government Industrial Secondary Schools in the West Bank Governorates from the Teachers' Point of View*. Unpublished Master Thesis, An-Najah National University, Palestine.

Ibrahim, S. (2010). *Life skills are a must in the information age*. Cairo: Etrac Printing.

Khaled, Z. & Abu Al-Nasr, R. (2015). The effectiveness of the content of some home management courses in developing consumer awareness among students of the Faculty of Home Economics. *Journal of Education*. 3 (2), 19--43.

Liu, Y. (2001). *The Reform and development of the (VE) system in china*, The ERIC Database ED 456290

Al Masrei, M. (1993). (*Vocational Education, Issues and Models*), The Arab Center for Vocational Training. Preparing trainers, Tripoli, Libya.

Al-saaideh, M. (2011). The need for different content of vocational education curricula according to the gender of students: perceptions of students and teachers, *Dirasat*: Educational Sciwnces .38 (1), 25-43.

Al-saaideh, M. & Mahasneh, O. (2015). Problems facing the students of vocational education at Balqa Applied University during field training, *e Dirasat: Educational Sciwnces*. 42 (1), 13-30.

Tarawneh, I. (2000). Problems facing vocational education in Karak governorate as perceived by managers and teachers. King Abdulaziz University - *Faculty of Education*. 13 (2), 77-118.

Awath, M. (2014). *The role of vocational and technical education in creating job opportunities for graduates*. Unpublished Master Thesis, An-Najah National University, Palestine.